

دراسة تحليلية لإمكانية تقليل الفجوة الغذائية من بعض محاصيل الحبوب الإستراتيجية في ظل تحرير سعر الصرف

ربيع محمد أحمد بلال
باحث بمركز بحوث الصحراء

احمد سعد محمد راشد
باحث بالرقابة والمتابعة بالقاهرة

Correspondence author: rhebs3965@yahoo.com

مقدمة.

تتعاطم أهمية الزراعة في الوقت الراهن نظرا لوجود فجوة غذائية لا زالت كبيرة في محاصيل الحبوب الإستراتيجية من أهمها الذرة الشامية ومؤثرة في الإقتصاد القومي، مما يجعل قضية تأمين الغذاء من أهم الأولويات التي يجب الإهتمام بها والعمل دوما علي تضيق تلك الفجوة، بل أن طموحات المجتمع أصبحت لا تقنع إلا بتحقيق الإكتفاء الذاتي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية وأكبر معدل تنمية للموارد الزراعية المتاحة حاليا، أولئك التي يجب إتاحتها مستقبلا سواء من المساحة الأرضية ومياه الري اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي من مجموعة الحبوب (8). ويُعتبر محصول الذرة الشامية من أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، نظراً لتعدد مجالات إستخدامه سواء كان للغذاء البشري أو للغذاء الحيواني والداجني، حيث يدخل في كثير من الصناعات مثل صناعة الأعلاف الجافة بنسب تصل الي حوالي 70%، وصناعة النشا وزيت الذرة والفركتوز والدكستريين وسكر الجلوكوز، وأما بالنسبة للحيوانات والدواجن فهو أحد المكونات الهامة في عليقتها، وتشكل الأراضي الجديدة المستصلحة والمستزرعة حديثاً جزءاً هاماً في خطة الدولة للتوسع الأفقي (1). وتبرز أهميته أيضاً في إحتوائه علي قدر مناسب من السرعات الحرارية والبروتينات والدهون، ويمثل الذرة الشامية في علائق الحيوان نحو 75% ويحتوي الكيلو جرام علي 9% بروتين خام وحوالي 3,1% دهون أما الألياف فتتمثل نحو 2% (4).

كما يُعد محصول الذرة الشامية أحد أهم المحاصيل الاستيرادية في مصر والتي تعتبر واحدة من أهم الدول المستوردة لهذا المحصول عالمياً، وذلك لعجز الإنتاج المحلي عن مواجهة الإحتياجات الإستهلاكية المتزايدة منه، حيث بلغ مقدار الإنتاج المحلي حوالي 9,10 مليون طن يمثل نحو 66% من الإستهلاك القومي المقدر بحوالي 13,8 مليون طن في عام 2017 (11). مما يؤدي إلي إستيراد كميات الذرة الشامية اللازمة لسد الفجوة الغذائية في ظل الأسعار العالمية الذي تزايدت في الأونة الأخيرة زيادات متتالية في الأسواق العالمية، كما تُعد مشكلة العجز في إنتاج الغذاء إحدوي أبرز مظاهر الأزمة الإقتصادية في مصر، وأضحى التغلب علي هذه المشكلة الإهتمام الرئيسي للسياسات الإقتصادية والتنموية المصرية (10). وهذا يدعو إلى ضرورة السعي وراء إيجاد الحلول والسبل الممكنة والمُتاحة لزيادة إنتاج الذرة الشامية في مصر وذلك لتضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والإستهلاك منه، وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات خاصةً بعد تحرير سعر الصرف (9).

وقد أدت زيادة أسعار الطاقة الي زيادة مضطردة في أسعار مُستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير علي توفير الغذاء من ناحية، وإرتفاع أسعار السلع الغذائية من ناحية أخرى، بالإضافة الي عجز الميزان الغذائي وما تتحملة الدولة من عُملات صعبة لسد هذا العجز (6). وتولي الدولة أهمية كبيرة لزيادة الإنتاج القومي من الذرة الشامية لتضييق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك إلي الحد الآمن منه مع تقليل وارداته، وتضمنت سياسة الدولة إستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية والقيام بالحملات القومية، وذلك للنهوض بمحصول الذرة الشامية عن طريق إرشاد المزارعين عن أفضل طرق الزراعة والخدمة وتوفير مستلزمات الإنتاج المُحسنة وراثياً من تقاوي منتقاة وآلات زراعية وأسمدة كيماوية ومبيدات حشرية، ورفع الأسعار المزارعية للذرة الشامية بحيث لاتقل عنى الأسعار العالمية لتكون مجزية للمزارعين فيقبلون علي زيادة المساحة وبالتالي زيادة الإنتاج مما يؤدي الي تضيق الفجوة الغذائية بين حجم الإنتاج وحجم الإستهلاك لتقليل الكميات المستوردة منه (5).

مشكلة الدراسة.

تمثلت مشكلة البحث في إنخفاض الإنتاج المحلي من محصول الذرة الشامية، وتنامي الفجوة الغذائية بين ما يتم إنتاجه محلياً وبين الإحتياجات الإستهلاكية الفعلية المطلوبة منه (الطلب الحقيقي علي محصول الذرة الشامية، حيث يمثل حجم الإنتاج المحلي من الذرة الشامية ما يعادل 66% من حجم الإستهلاك، هذا بالإضافة لما تظهره قيمة الكميات المستوردة منه لسد تلك الفجوة من أثر واضح علي فاتورة الواردات المصرية عموماً والزراعية خصوصاً في ظل نقص العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي حيث تعادل قيمة المستورد من محصول الذرة الشامية حوالي 3% من قيمة الواردات المصرية، وحوالي 28% من قيمة الواردات الزراعية (11)، وما يتبعه من زيادة في عجز الميزان التجاري المصري، خصوصاً بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي.

هدف الدراسة.

تهدف الدراسة الي الوقوف علي حجم كمية الإنتاج المحلي من محصول الذرة الشامية، وحجم كمية المستورد منه، مع بيان إمكانية إنتاج الكمية المستوردة محلياً، وذلك بهدف تقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي منه كلياً أو جزئياً، وذلك من خلال تحويل قيمة واردات الذرة الشامية بما يساويها من كمية يمكن أن تنتج محلياً، وتحليل الموقف بشكل مجرد، وذلك للوقوف علي جدي إستيراد محصول الذرة الشامية لسد الفجوة الغذائية أوإمكانية إنتاجة محلياً، ومدى إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي منه مع مراعاة الأخذ في الإعتبار تدابير الموارد المالية والأرضية والمائية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات.

إعتمد البحث علي المنهج الوصفي والكمي في تحليل البيانات، مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية المناسبة، وقد إعتمد بصفة أساسية علي البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات البحوث الإقتصادية- بنك الإحتياطي الفدرالي في سانت لويس، والموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، وزارة الموارد المائية والري- قطاع توزيع المياه، ووزارة التجارة والصناعة- قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

النتائج البحثية ومناقشتها.**أولاً : بعض المفاهيم المتعلقة بالآمن الغذائي.**

- **تعريف الآمن الغذائي:** وضعت منظمة الفاو تعريفاً للآمن الغذائي وهو (ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات علي كفايتهم من الغذاء كي يعيشوا حياة نشطة موفرة الصحة، ولا يأتي ذلك إلا بتوافر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً وإقتصادياً للجميع)⁽⁶⁾.
- **تعريف الفجوة الغذائية:** هي عبارة عن فجوتين (فجوة ظاهرية) وهي تعبر عن مدي الكفاية الكمية لسبعة غذائية معينة أو لسبع الغذاء عموماً لمقابلة إحتياجات السكان، في حين تعبر الثانية عن مدي الكفاية الكمية والنوعية ضمن طرق زيادة الإنتاج والإستيراد من الخارج، وكلما زادت هذه الفجوة (كمية وقيمة) دل ذلك علي تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما⁽⁷⁾. أما الفجوة الحقيقية وهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء (كمياً ونوعاً) وبين المعايير العلمية الموصي بها والتي وضعتها المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو) حيث أن المعايير قد حددت (الكمية اللازمة) بالكيلوجرامات، في حين حددت (النوعية اللازمة) بما يوفرة الغذاء من سرعات حرارية وبروتينات ودهون، فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما (كمياً ونوعاً)، وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة الغذائية⁽³⁾.
- **مفهوم الإكتفاء الذاتي:** يعبر عن درجة إمكانية بلد ما علي إشباع إحتياجات مواطنيه من إنتاجة الوطني الخاص به⁽²⁾. هو عبارة عن نسبة كمية الإنتاج الي كمية الإستهلاك كنسبة مئوية، فهو مقياس يعتمد في حسابة علي الكميات دون القيم، وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها، وعليه فنسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي تعطي إنطباعاً أكثر واقعية عن حالة الغذاء علي المستوي الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج علي مواجهة متطلبات الإستهلاك.

ثانياً : تطور بعض المؤشرات الإقتصادية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (2001-2017).

يتضح من بيانات جدول (1) أن مساحة محصول الذرة قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من عام (2001-2017)، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1677 ألف فدان في عام 2004، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 2844 ألف فدان في عام 2017، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام لمساحة محصول الذرة الشامية بالجدول (2) أنها أخذت إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوي إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,01 فدان تمثل حوالي 0,0005% من متوسطها خلال تلك الفترة والذي بلغ حوالي 2090 ألف فدان، في حين تأرجحت الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية في مصر صعوداً وهبوطاً بين حد أدنى بلغ حوالي 3,1 طن/ فدان في عام 2017، وحد أقصى بلغ حوالي 4,0 طن/ فدان في عامي (2004، 2011)، وقد بلغ متوسط الإنتاجية خلال تلك الفترة حوالي 3,6 طن/فدان.

كما تبين من الجدول (1) أن إنتاج محصول الذرة الشامية قد تذبذب صعوداً وهبوطاً بين حد أدنى بلغ حوالي 6230 ألف طن في عام 2003 ، وحد أعلى بلغ حوالي 9100 ألف طن في عام 2017، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام للإنتاج المحلي من محصول الذرة الشامية بالجدول (2) أنه أخذ إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوي إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,006 طن للفدان من متوسطه خلال فترة الدراسة والذي بلغ حوالي 7373 الف طن. أيضاً يتضح أن التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية (البيضاء والصفراء) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1430 جنيه/للفدان في عام 2001، وحد أعلى بلغ حوالي 9075 جنيه/للفدان في عام 2017، وقد تبين من تقدير الإتجاه الزمني العام للتكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية بالجدول (2) أنها أخذت إتجاهاً عاماً تصاعدياً معنوي إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,002 جنيه للفدان من متوسطها خلال فترة الدراسة والذي بلغ حوالي 3068 جنيه/ للفدان. وقد تراوح صافي العائد الفداني لمحصول الذرة الشامية في مصر بين

حد أدنى بلغ حوالي 763 جنيه/الفدان في عام 2001، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 3220 جنيه/الفدان في عام 2012، وقد بلغ متوسط صافي العائد الفداني خلال تلك الفترة حوالي 1842 جنيه / الفدان.

كما بينت بيانات الجدول رقم (1) أن حجم الإستهلاك من محصول الذرة الشامية في مصر خلال

جدول (1) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	المساحة بالآلاف فدان	الإنتاجية طن/فدان	الإنتاج المحلي الف طن	التكاليف الإنتاجية الفدانية بالجنيه	صافي العائد الفداني بالجنيه	حجم الإستهلاك بالآلاف طن	الفجوة الغذائية بالآلاف طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	الإستهلاك الفردي كجم / سنة
2001	1987	3.4	6842	1430	763	11650	4808	59%	110
2002	1833	3.5	6431	1472	752	11103	4672	58%	113
2003	1887	3,3	6230	1480	820	10330	4100	60%	106
2004	1677	4,0	6728	1709	856	9105	2377	74%	97
2005	2067	3,7	7698	1846	1935	12818	5120	60%	83
2006	1848	3,7	6909	2055	1820	10674	3765	65%	115
2007	1847	3,7	6930	2206	1881	11399	4469	61%	95
2008	1952	3,8	7401	2624	3051	12519	5118	59%	98
2009	1993	3,7	7406	3297	1753	9317	1911	79%	105
2010	1964	3,9	7686	3303	1611	12509	4823	61%	77
2011	1774	4,0	7183	3710	2430	14073	6890	51%	68
2012	2091	3.3	6877	4340	3220	10155	3278	68%	75
2013	2411	3,3	8094	4753	3038	14257	6163	57%	47
2014	2394	3,3	7957	4927	2921	12226	4269	65%	63
2015	2547	3.2	8060	4270	1983	14340	2680	56%	58
2016	2408	3,2	7803	5672	1157	13866	6067	56%	54
2017	2844	3,1	9100	*9075	1330	13760	4660	66%	58
المتوسط	2090	3,6	7373	3068	1842	12006	4422	62%	84

السعر المزرعي المحدد من قبل الحكومة 2100 جنيه لطن الذرة الشامية .

تكلفة الإنتاج إرتفعت بأكثر من 60% خلال عام 2017 لإرتفاع أسعار الطاقة.

المصدر:

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، والنشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والتمتع للإستهلاك، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة ،
2. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، نشرة الميزان الغذائي، ونشرة الإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة.
3. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، سجلات وبيانات .

جدول (2) المعالم الإحصائية للمؤشرات الاقتصادية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (2001 - 2017)

البيان	معادلات الإتجاه الزمني العام	ت (T)	ر ²	ف (F)
المساحة المزروعة	ص ^٨ = -17,2 + 0,01 س	** (5,03)	62	** (25,3)
الإنتاجية الفدانية	ص ^٨ = -35,5 + 7,5 س	(1,8 -)	18	(3,3)
الإنتاج المحلي	ص ^٨ = -32,9 + 0,006 س	** (5,3)	66	** (28,5)
التكاليف الفدانية	ص ^٨ = 1,2 + 0,002 س	** (8,14)	82	** (66,33)
صافي العائد الفداني	ص ^٨ = 3,72 + 0,003 س	(2,13)	23	(4,5)
حجم الإستهلاك	ص ^٨ = -12,6 + 0,002 س	(3)	38	(9,05)
الفجوة الغذائية	ص ^٨ = 6,41 + 0,001 س	(0,61)	2,4	(0,37)
نسبة الإكتفاء الذاتي	ص ^٨ = 12,9 - 0,06 س	(0,33 -)	0,7	(0,11)
الإستهلاك الفردي	ص ^٨ = 25,3 - 0,2 س	** (7,24-)	78	** (52,4)

س : متغير يعبر عن السنوات باعتبار ه = 1 ، 2 ، 3 ، ، ، ، ، 17

القيم بين الأقواس أسفل معامل س تمثل قيمة (t) المحسوبة.

(** ، *) تشير إلي معنوية معامل الإندثار أو النموذج عند مستوي معنوية 0.01 ، 0.05 علي الترتيب.

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) .

الفترة (2001-2017) قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 9105 ألف طن في عام 2004، وحد أقصى بلغ حوالي 14340 طن في عام 2015، وقد بلغ بمتوسط الإستهلاك السنوي خلال تلك الفترة بلغ حوالي 12006 ألف طن. كما تراوحت الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية في مصر بين حد أدنى بلغ حوالي 1911 ألف طن في عام 2009، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 6890 ألف طن في عام 2011، وقد بلغ متوسط الفجوة الغذائية خلال الفترة (2001-2017) حوالي 4422 ألف طن، كما أوضحت بيانات الجدول (1) أن نسبة الإكتفاء الذاتي من محصول الذرة الشامية قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 51% في عام 2011، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 79% في عام 2009، وقد بلغ متوسطها السنوي خلال تلك الفترة بلغ حوالي 62%. أيضاً أوضحت بيانات الجدول (1) أن الإستهلاك الفردي من محصول الذرة الشامية خلال الفترة (2001-2017) قد تذبذب خلال تلك الفترة صعوداً وهبوطاً حيث تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 47 كجم / للفرد في عام 2013، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 115 كجم / للفرد في عام 2006، وقد أخذ الإستهلاك الفردي من محصول الذرة الشامية إيجاباً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,2 كجم/ للفرد تمثل حوالي 0,24 % من متوسط الإستهلاك الفردي خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 84 كجم / للفرد.

ثالثاً: تطور كمية وقيمة واردات محصول الذرة الشامية المصري.

يتضح من جدول (3) أن كمية الواردات من محصول الذرة الشامية قد أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (2001 - 2016)، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 1883 ألف طن في عام 2009، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 6892 ألف طن في عام 2011 ألف فدان، ويمتوسط سنوي خلال تلك الفترة بلغ حوالي 4694 ألف طن.

كما تراوحت قيمة الواردات من محصول الذرة الشامية في مصر خلال تلك الفترة بين حد أدنى بلغ حوالي 2,20 مليار جنيه في عام 2001، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 19,11 مليار جنيه في عام 2016، وقد أخذت قيمة الواردات من محصول الذرة الشامية إيجاباً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,8 مليار جنيه تمثل حوالي 10,25 % من متوسط قيمة وارداته خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 7,84 مليار جنيه، كما تبين أن قيمة الواردات المصرية تذبذبت بين حد أدنى بلغ حوالي 50659 مليون جنيه في عام 2001، وبين حد أقصى بلغ حوالي 671200 مليون جنيه في عام 2016، وقد أخذت إيجاباً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,23 مليار جنيه تمثل حوالي 0,08 % من متوسط قيمة الواردات المصرية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 281,64 مليار جنيه .

أيضاً يتضح من بيانات نفس الجدول أن قيمة الواردات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة تذبذبت بين حد أدنى بلغ حوالي 7,65 مليار جنيه في عام 2001، وبين حد أقصى بلغ حوالي 119,9 مليار جنيه في عام 2016، وقد أخذت قيمة الواردات الزراعية المصرية إيجاباً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,1 مليار جنيه تمثل حوالي 0,2% من متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 46,65 مليار جنيه .

رابعاً: تطور سعر الصرف.

يتضح من الجدول (3) أن سعر صرف الجنيه أمام الدولار قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 3,97 جنيه في عام 2001، وحد أعلى بلغ حوالي 10,19 في عام 2016، وقد تبين من تقدير الاتجاه الزمني العام سعر صرف الجنيه أمام الدولار بالجدول (4) أنه أخذ إيجاباً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,23 جنيه يمثل حوالي 3,8 % من متوسط الفترة والذي بلغ حوالي 6,13 جنيه، كما تبين أن نسبة الزيادة في سعر الصرف من عام 2016 الي عام 2017 بلغت حوالي 176%، بينما بلغت نسبة الزيادة بين متوسط الفترة (2001-2016) وسعر الصرف في عام 2017 حوالي 292%، وهو ما يهدد فاتورة الواردات المصرية لما يتميز به الميزان التجاري المصري من عجز شديد.

خامساً: تطور مساحة الأراضي المستصلحة في مصر.

بدراسة تطور مساحة الأراضي المستصلحة في مصر خلال الفترة (2001-2016) تبين أن جملة الأراضي المستصلحة في مصر أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان خلال تلك الفترة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 12,7 ألف فدان في عام 2001، مقابل حد أقصى بلغ حوالي 39,1 ألف فدان في عام 2012 ألف فدان، ويمتوسط سنوي خلال تلك الفترة بلغ حوالي 27,4 ألف فدان، وقد تبين من تقدير الاتجاه الزمني العام جملة الأراضي المستصلحة في مصر بالجدول (4) أنها أخذت إيجاباً عاماً تصاعدياً معنوياً إحصائياً بمقدار سنوي بلغ حوالي 0,08 ألف فدان تمثل حوالي 0,3% من متوسط تلك الفترة، وأن جملة ما تم إستصلاحه خلال تلك الفترة بلغت حوالي 438 ألف فدان، وهو رقم ضئيل جداً، يعكس حال السياسات الزراعية المصرية.

سادساً: أثر تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار علي واردات محصول الذرة الشامية.

تم تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 وقد تبين من خلال ذلك أن سعر الدولار أمام الجنيه

جدول (3) يوضح تطور كمية وقيمة الواردات المصرية من محصول الذرة الشامية، وقيمة الواردات الكلية، والواردات الزراعية المصرية، وسعر صرف الجنيه ، خلال الفترة (2001 : 2017)

القيمة : بالمليار جنيه ، الكمية : بالألف طن

السنوات	واردات الذرة الشامية		قيمة الواردات المصرية	قيمة الواردات الزراعية	% نسبة قيمة واردات الذرة الشامية من قيمة الواردات المصرية	سعر صرف الجنيه أمام الدولار	جملة الأراضي المستصلحة بالألف فدان
	الكمية	القيمة					
2001	4797	2,20	51,00	7,65	4.3%	3.97	12.7
2002	4721	2,70	56,48	9,74	4.7%	4.50	28.7
2003	4053	3,15	65,08	10,06	4.8%	5.85	18.0
2004	3429	2,24	78,72	10,59	2.8%	6.19	23.5
2005	5098	3,96	114,69	13,94	2.8%	5.78	14.5
2006	3769	3,11	118,37	13,04	4.3%	5.73	38.8
2007	4474	5,29	152,59	20,58	2.6%	5.63	95.2
2008	5075	5,30	287,72	26,22	4.5%	5.43	22.9
2009	1883	4,64	249,96	24,40	1.5%	5.54	14.7
2010	4845	7,18	300,36	31,03	2.4%	5.62	15.7
2011	6892	13,00	370,16	47,46	3.5%	5.93	15.5
2012	3284	12,53	441,94	96,20	2.8%	6.05	39.1
2013	6167	13,51	456,00	99,21	3.0%	6.87	22.9
2014	4271	13,32	523,36	114,93	2.5%	7.07	22.6
2015	6282	14,24	568,94	101,58	2.5%	7.73	14.5
2016	6067	19,11	671,20	119,90	2.8%	10.19	38.5
متوسط الفترة	4694	7,84	281,64	46,66	2.8%	6.13	27.4
2017	6764	31,23	1022,10	110,74	3.0%	17.90	-
قياس اثر تعويم الجنيه	-18%	63.5%	-52.3%	-7.6%	-	75.6%	-

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، والنشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمناح للإستهلاك، **الكتاب الإحصائي السنوي**، أعداد متفرقة ، **مركز المعلومات**، بيانات غير منشورة.
- البحوث الاقتصادية - بنك الإحتياطي الفدرالي في سانت لويس - <https://w.w.w.fred.stlouisfed-org>
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري w.w.w.Cbe-org.eg.
- الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء w.w.w.Campas-gov.com
- وزارة التجارة والصناعة، قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، **التقرير الربع سنوي ، اتجاهات الواردات المصرية**، العدد (3) 2018.
- معدل النمو = (الحاضر - الماضي) / الماضي × 100
- قياس اثر التعويم = (سنة التعويم - السنة السابقة للتعويم) ÷ السنة السابقة %

جدول (4) المعالم الإحصائية لكمية وقيمة الواردات المصرية من محصول الذرة الشامية، وقيمة الواردات الكلية، والزراعية المصرية، وسعر صرف الجنيه وتعداد السكان، خلال الفترة (2001-2016)

البيان	معدلات الإتجاه الزمني العام	ت (T)	ر ²	ف (F)	معدل التغير %
كمية واردات الذرة الشامية	ص [^] ه = +2,12 0,001 س	(1,47)	13,4	(2,17)	--
قيمة واردات الذرة الشامية	ص [^] ه = -2,15 + 0,8 س	** (9,7)	87	** (95)	10,25
قيمة الواردات المصرية	ص [^] ه = 2,1 + 0,23 س	** (16,6)	95	** (275)	0,08
قيمة الواردات الزراعية	ص [^] ه = 3,8 + 0,1 س	** (8,3)	83	** (69,5)	0,2
سعر صرف الجنيه	ص [^] ه = -7,9 + 2,7 س	** (4,8)	62	** (23)	44
جملة الأراضي المستصلحة بالألف فدان	ص [^] ه = 8,4 + 0,005 س	(0,07)	صفر	(0,1)	0,2

س^د : متغير يعبر عن السنوات باعتبار ه = 1 ، 2 ، 3 ، ، ، ، 17

القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

(* ، **) تشير إلي معنوية مُعامل الإنحدار أو النموذج عند مستوي معنوية 0.01 ، 0.05 علي الترتيب.

مُعدل التغير السنوي = (مُعامل س^د / مُتوسط الفترة) * 100

المصدر: حُسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) .

المصري قد بلغ حوالي 17.9 جنيه في عام 2017 وما زال، وعليه فقد تأثرت قيمة الواردات المصرية بصفة عامة والواردات الزراعية بصفة خاصة ومنها بالطبع واردات الذرة الشامية، وقد تأثر الميزان التجاري المصري تأثير واضح بتلك الزيادة لوجود عجز واضح في الميزان يزداد يوماً بعد يوم مما يحمل الدولة كلفة عالية علي فاتورة وارداتها، وقد تلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) أثر تعويم الجنيه علي واردات محصول الذرة الشامية، حيث تبين أن كمية واردات الذرة الشامية زادت بنسبة تأثير بلغت حوالي 11,5 %، بينما تأثرت قيمة الواردات من محصول الذرة الشامية بنسبة تأثير حوالي 63,4 % ، وكذلك تأثرت قيمة الواردات المصرية حيث بلغت نسبة التأثير حوالي 52.3 %، في حين تأثرت قيمة الواردات الزراعية بنسبة بلغت حوالي -7.6 % .

سابعاً: الإمكانيات والبدائل المقترحة لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الذرة الشامية.

إنه في سبيل الوصول الي تحقيق الإكتفاء الذاتي من محصول الذرة الشامية يستلزم تدبير كل من (الموارد المالية، والأرضية، والمائية، وتحسين الإنتاجية) اللازمة لتحقيق ذلك.

أ- تدبير الموارد المالية اللازمة لإنتاج كمية الذرة الشامية المستوردة محلياً.

تفسر بيانات الجدولين رقمي (3,1) أنه يمكن تحقيق وتدبير الموارد المالية اللازمة لإنتاج كمية الذرة الشامية التي يتم إستيرادها، وذلك من خلال إستنتاج ما يلي:

1- قيمة واردات الذرة الشامية في عام 2017 بالمليون دولار بلغت حوالي 1744,69، وبعد تعويم الجنيه بلغ سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري حوالي 17.9 جنيه في عام 2017، وعليه فإن قيمة واردات الذرة الشامية تعادل بالمليار جنيه مبلغ 31,230 جنيه، أي مبلغ 31230 مليون جنيه.

2- بلغت التكاليف الإنتاجية الفدانبة من محصول الذرة الشامية بعد تحرير سعر الصرف لسنة 2017 مبلغ حوالي 9075 جنيه / للفدان.

3- يمكن إستخلاص وتقدير المساحة الممكن إنتاجها بمبلغ قيمة واردات الذرة الشامية من خلال المعادلة التالية:

قيمة وارداته ÷ تكاليف إنتاج الفدان

$$31230 \div 9075 = 3,4 \text{ مليون فدان}$$

أي أن المساحة الممكن إنتاجها بقيمة الواردات من محصول الذرة الشامية بالألف فدان

تساوي 3441,322 ألف فدان .

4- تقدير المساحة التي يمكن من خلالها إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة الغذائية من الذرة الشامية ، يمكن حسابها من خلال ما يلي :

- بلغت كمية الفجوة الغذائية بالألف طن من محصول الذرة الشامية حوالي 4660 ألف طن، أي ما يعادل 34 % من حجم الإستهلاك من الذرة الشامية في عام 2017 ، وعليه فإن المساحة التي يمكن من خلالها إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة الغذائية هي :

حجم الفجوة الغذائية ÷ الإنتاجية الفدان

$$4660 \div 3,1 = 1503 \text{ ألف فدان.}$$

5- تقدير تكاليف إنتاج كمية الذرة الشامية من المساحة التي يمكن من خلالها تغطية الفجوة الغذائية منه ، يمكن حسابها من خلال ما يلي :

المساحة التي تغطي الفجوة × تكاليف إنتاج الفدان

تقدير تكاليف إنتاج كمية الذرة الشامية اللازمة لتغطية الفجوة =

$$1503 \times 9075 = 13,64 \text{ مليار جنيه أي تعادل } 13641,8 \text{ مليون جنيه.}$$

6- تقدير الموارد المالية المتبقية من قيمة واردات محصول الذرة الشامية عام 2017 بعد خصم تكاليف إنتاج كمية الذرة الشامية عام 2017 من المساحة التي يمكن من خلالها تغطية الفجوة الغذائية منه، من خلال :

قيمة الواردات من الذرة الشامية - تكاليف إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة

$$17588 \text{ مليون جنيه.} = 13641,8 - 31230$$

* وعلني ما تقدم :

- يمكن تحمل تكاليف إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية من قيمة وارداته، ويتبقى مبلغ 17588 مليون جنيه.

- يمكن الإستفادة من المبلغ المتبقي في إستصلاح وإستزراع أراضي جديدة يمكن زراعتها بمحصول الذرة الشامية، وذلك بفرض أن متوسط تكاليف إستصلاح الفدان يبلغ حوالي 35 ألف جنيه، فإنه يمكن إستصلاح ما يقرب من 502,5 ألف فدان بالمبلغ المتبقي من قيمة واردات الذرة في مصر لسنة 2017 بعد خصم تكاليف إنتاج المساحة التي يمكن إستخدامها في إنتاج وتغطية الفجوة الغذائية .

ب- إمكانيات تدبير وتوفير مساحة أراضي زراعية لزراعتها بمحصول الذرة الشامية والإحتياجات المائية لها.

1. **الموارد الأرضية :** يمكن تدبير جزء من المساحة الزراعية اللازمة لإنتاج الذرة الشامية من خلال إستصلاح ما يقرب من 502,5 ألف فدان بالمبلغ المتبقي من قيمة واردات الذرة في مصر لسنة 2017، بعد خصم تكاليف إنتاج المساحة التي يمكن إستخدامها في إنتاج وتغطية الفجوة الغذائية، وذلك من خلال خطة زراعية خمسية لإستصلاح وإستزراع الأراضي، معتمدة علي ما تم توفيره من مياه الري من فائض مقننات المياه التي كانت تستغل في زراعة مساحة الأرز التي تم حظرها وعلي مياه الآبار، وبمحاذاة ترعة السلام وتوشكي تزرع بمحصول الذرة لنصل الي إجمالي المساحة المطلوبة لتغطية الإحتياجات الإستهلاكية منه.
2. يمكن الإستفادة من مساحة الأرز المتوفرة بعد القرار الوزاري الذي أصدره وزير الموارد المائية والري رقم 28 لسنة 2018 بتقليص جزء من مساحات محصول الأرز، والذي يبلغ حوالي 300 ألف فدان، ويمكن إستغلالها في إنتاج محصول الذرة الشامية.
3. **الموارد المائية :** يمكن تدبير جزء من الموارد المائية من خلال توفير حوالي 1,28 مليار متر مكعب من المياه والتي كانت مستغلة في زراعة الأرز، وهي تكفي لزراعة 358,3 ألف فدان من محصول الذرة الشامية حيث أن المقنن المائي لمحصول الذرة الشامية يقدر بحوالي 3572 م³.

ج - الإنتاجية الفدان لمحصول الذرة الشامية.

نلاحظ من خلال البيانات الجدول رقم (1) أن متوسط الإنتاجية الفدان لمحصول الذرة الشامية بلغت حوالي 3,6 طن للفدان أي ما يعادل 23.6 أردب، وهي إنتاجية ضعيفة لأصناف منخفضة الإنتاجية، في حين أن هناك أصناف جديدة تحقق إنتاجية تصل إلى 32 إردب للفدان، أي ما يعادل حوالي 4,5 طن للفدان ومنها أصناف الهجن "128" في الصعيد مصر، و"131" بالوجه البحري والهجن الصفراء من أصناف "166" و"167" و"173" و يمكن التوسع في زراعتها، ولو تم تعميمها وطبقت زراعة تلك الأصناف تزداد الإنتاجية والإنتاج بما يعادل 75% تقريبا يمكن من خلالها تغطية ما يقارب من 75% من إحتياجاتنا الإستهلاكية ومن الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية، وهنا نتبين مدي ضعف وإخفاض الإنتاجية الفدان الحالية وما يترتب علي ذلك من تنامي الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية بين الإنتاج والإستهلاك.

الملخص.

تتعاطم أهمية قطاع الزراعة في الوقت الراهن نظرا لوجود فجوة غذائية كبيرة في محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر من أهمها الذرة الشامية نظراً لتعدد مجالات استخدامة سواء كان للغذاء البشري أو للغذاء الحيواني والداجني، كما يُعد أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في مصر وذلك لعجز الإنتاج المحلي عن مواجته الإحتياجات الإستهلاكية المتزايدة منه، حيث بلغ مقدار الإنتاج المحلي حوالي 9,10 مليون طن يمثل نحو 66% من الإستهلاك القومي المقدر بحوالي 13,76 مليون طن في عام 2017. وقد أدت زيادة أسعار الطاقة في الآونة الأخيرة الي زيادة مضطردة في أسعار مُستلزمات الإنتاج مما يؤثر بشكل كبير علي توفير الغذاء وارتفاع أسعار السلع الغذائية، بالإضافة الي عجز الميزان الغذائي وما تتحملة الدولة من عُمَلات صعبة لسد هذا العجز. وتمثلت مشكلة البحث في إنخفاض الإنتاج المحلي من محصول الذرة الشامية وتنامي الفجوة الغذائية بين ما يتم إنتاجه محلياً وبين الإحتياجات الفعلية المطلوبة منه، بالإضافة لما تظهره قيمة الكميات المستوردة منه لسد تلك الفجوة من أثر واضح علي فاتورة الواردات في ظل نقص العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، وما يتبعه من زيادة في عجز الميزان التجاري المصري، خصوصاً بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي. وقد إستهدفت الدراسة الي الوقوف علي حجم كمية الإنتاج المحلي من محصول الذرة الشامية وحجم كمية المستورد منه، مع بيان إمكانية إنتاج الكمية المستوردة محلياً، وذلك بهدف تقليل حجم الفجوة الغذائية وتحقيق الإكتفاء الذاتي منه كلياً أو جزئياً، وذلك من خلال تحويل قيمة واردات بما يساويها من كمية يمكن أن تنتج محلياً، وذلك للوقوف علي جدوي إستيراد محصول الذرة الشامية لسد الفجوة الغذائية وإمكانية إنتاجه محلياً، ومدى إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي منه مع مراعاة الأخذ في الإعتبار تدابير الموارد المالية والأرضية والمائية.

وقد تبين من خلال دراسة المعالم الإحصائية للمرشحات الإقتصادية لمحصول الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (2001-2017) أن متوسط الإستهلاك الفردي من الذرة الشامية قد أخذاً إتجهاً عاماً متناقصاً معنوي إحصائياً بمقدار حوالي 0,2 كجم من المتوسط خلال تلك الفترة والبالغ حوالي 84 كم، بينما زادت المساحة المزروعة والإنتاج المحلي والتكاليف الإنتاجية الفدانية بمعدل سنوي متزايد معنوي إحصائياً بلغ حوالي (0,01) ، 0,006 ، 0,002) من المتوسطها خلال تلك الفترة والبالغ حوالي (2090 ألف فدان ، 7373 ألف طن، 3068 جنيهه) علي الترتيب. كما بينت الدراسة تزايد قيمة واردات الذرة الشامية وقيمة الواردات المصرية وقيمة الواردات الزراعية وسعر صرف الجنيه بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائياً بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي (0,8 ، 0,23 ، 0,1 ، 2,7) خلال الفترة (2001-2016) علي الترتيب بمعدل تغير سنوي بلغ علي الترتيب (0,25 % ، 0,08 % ، 0,2 % ، 44 %) ، كما ظهر أثر تعويم الجنيه في 3 نوفمبر عام 2016 بشكل ملحوظ فقد تبين أن كمية واردات الذرة تأثرت بشكل مباشر، حيث بلغت نسبة التأثير حوالي (-18%)، أما قيمة وارداته فقد بلغت نسبة التأثير حوالي 63,5%، وكذلك تأثرت قيمة الواردات المصرية بنسبة تأثير بلغت حوالي 52,3%، في حين تأثرت قيمة الواردات الزراعية بنسبة بلغت حوالي -7,6%. وقد أوضحت الدراسة أنه يمكن تحمل تكاليف إنتاج الكمية التي تغطي الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية من قيمة وارداته، وإستصلاح وإستزراع أراضي جديدة يمكن زراعتها بمحصول الذرة الشامية ما يقرب من 502,5 ألف فدان بالمبلغ المتبقي من قيمة واردات الذرة في مصر لسنة 2017. كما أوضحت إمكانية زيادة المساحة المزروعة بمحصول الذرة من خلال استغلال مساحة الأرز المتوفرة بالقرار الوزاري الذي أصدره وزير الموارد المائية والري، رقم 28 لسنة 2018 هي تعادل حوالي 300 ألف فدان، والتي يمكن إستغلالها في إنتاج محصول الذرة الشامية والإستفادة من كميات المياه المتوفرة والتي كانت تستغل لزراعة الأرز.

كما توصلت الدراسة الي إمكانية وضع خطة علي مدار خمس سنوات لإستصلاح وإستزراع مساحة 526 في الأراضي الجديدة، معتمدة علي توفير مياه الري من فائض مقننات المياه التي كانت تستغل في زراعة مساحة الارز التي تم حظرها، وعلي مياه الآبار كمصدر مياه جوفية، وبمحاذاة ترعة السلام وتوشكي تزرع بمحصول الذرة لنصل الي إجمالي المساحة المطلوبة لتغطية الإحتياجات الإستهلاكية منه .

كما بينت الدراسة ضعف الإنتاجية الفدانية لمحصول الذرة الشامية والتي بلغت حوالي 24 أردب، وأوضحت أن هناك أصناف جديدة تحقق إنتاجية فدانية تصل إلى 32 إردب للفدان، أي ما يعادل حوالي 4,5 طن للفدان ومنها أصناف الهجن "128" في الصعيد مصر، و"131" بالوجه البحري والهجن الصفراء من أصناف "166" و"167" و"173" و يمكن التوسع في زراعتها، ولو تم تعميمها وطبقت زراعة تلك الأصناف لزادت الإنتاجية والإنتاج بما يعادل 75% تقريبا، والتي يمكن من خلالها تغطية ما يقارب من 75% من إحتياجاتنا الإستهلاكية ومن الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية.

التوصيات.

- 1- ضرورة التوسع في إستصلاح وإستزراع الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية بشكل حقيقي لإمكانية الإستفادة منها لسد العجز الشديد في تلبية الإحتياجات الغذائية من الذرة الشامية، وتقليل الفجوة الغذائية، وزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي منه.
- 2- توفير التقاوي من الأصناف المحسنة والأسمدة والمبيدات في الجمعيات التعاونية بأسعار منخفضة
- 3- إنشاء جمعيات لتسويق المحصول لحماية المزارعين من جشع وإستغلال التجار.
- 4- زيادة إمكانية البحث والتطوير لزيادة الغلة الفدانية من محصول الذرة الشامية.

- 5- تحديد وضع سعر ضمان مناسب لتشجيع الزراع علي زراعة المحصول.
- 6- ضرورة الإستفادة من مساحة الأرز المتوفرة والتي تبلغ 300 ألف فدان بعد القرار الوزاري الذي أصدره وزير الموارد المائية والري، رقم 28 لسنة 2018 بتقليص جزء من المساحات المزروعة بمحصول الأرز وإستغلالها في إنتاج محصول الذرة الشامية

المراجع:

- 1- السيد البدوي جمال البحراوي (دكتور)، عفيفي علي عفيفي حموده (دكتور)، الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الذرة الشامية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث سبتمبر 2016.
- 2- المركز الديمقراطي العربي، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة مصر، يونيو 2017.
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بدائل إقامة نظام إقليمي عربي لمخزون طوارئ من الحبوب، الخرطوم، السودان، 1993.
- 4- أيمن سالم البطران (دكتور)، دراسة إقتصادية لإمكانية زيادة إنتاج محصول الذرة الشامية الصفراف في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر 2017.
- 5- خضر زاهر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2011 ص 19.
- 6- خيرى حامد العشماوي، ليلي مصطفى الشؤيف، (دكاترة)، أثر تحرير سعر الصرف ورفع أسعار الطاقة علي الغذاء في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون للإقتصاديين الزراعيين 1-2 نوفمبر 2017
- 7- سرحان أحمد سليمان، نوران عبد الحميد عبد الجواد، (دكاترة)، تقييم حالة الأمن الغذائي لمحاصيل الحبوب في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الخامس والعشرون للإقتصاديين الزراعيين 1-2 نوفمبر 2017.
- 8- عبد السلام أحمد جمعة (دكتور)، استراتيجية تنمية محاصيل الحبوب خلال الفترة (2010 - 2030)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
- 9- ممدوح البدي محمد، (دكتور)، أثر تغير سعر الصرف علي التجارة الخارجية الكلية والزراعية في مصر، مجلة المنوفية للعلوم الإقتصادية والإجتماعية الزراعية، المجلد 2 لسنة 2017.
- 10- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بيان لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما إيطاليا 2009، موقع المنظمة علي الشبكة العنكبوتية.
- 11- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بيان لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الخامسة والثلاثون، روما إيطاليا 2009، موقع المنظمة علي الشبكة المعلوماتية الدولية (الإنترنت).
- 12- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، والنشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والتمتاع للإستهلاك، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة

Analytical study of the possibility of reducing the food gap of some strategic grain crops under the liberalization of the exchange rate

Dr. Rabee M.A.A.Belal
Dr. Ahmed S.M. Rashed

Desert Research Center

Monitoring and Follow-up Authority, Cairo

Correspondence author: rhebs3965@yahoo.com

Summary

The importance of growing the amino acids and animals is one of the most important import crops in Egypt. The deficit of local production in facing consumer needs is increasing. This figure is less than 970 million tons, representing 66% of the domestic consumption estimated at 13.76 million tons. In 2017. The port of increasing the price of energy in the detainee to a steady increase in the prices of impossible production, which significantly affects the provision of food and high prices of food commodities, in addition to the deficit of the balance of food and the state's hard currency to fill this deficit. The problem of research was that the decline in domestic production of maize crops everywhere, followed by the exchange rate of the Egyptian pound against pressure. A study aimed at identifying the volume of production, indicating the low quantity imported, indicating the capacity of local production, can be produced locally, see to the feasibility of having obtained the production of food on demand

.A statistical study of maize crops in Egypt during the period 2001-2016 showed that the productivity of the feddan and the average individual consumption of maize produced a general trend with a statistically significant decrease, with an annual rate of change of about 0.8%), While the production costs increased at a statistically significant annual rate of (0.07%) from the average of about LE 3422, and the cultivated area With maize yield, domestic production, net yield, total consumption and pho (0.9%, 0.4%, 0.06%, 0.11%, 0.11% and 0.25%), respectively, from their average during that period Respectively (2,37, 7,87, 1842, 13.52, 4.96, 61). The study also showed that the quantity and value of maize imports increased by a statistically significant annual increase of about (4.0% and 13.8%) during the period 2001-2016. The impact of the flotation of the pound on November 3, 2016 markedly showed that the quantity of maize imports was directly affected. The impact rate was about 18%, while the value of imports was about 63.5% with an impact of about 52.3%, while the value of agricultural imports was affected by about 7.6%. The study also showed that the value of imports of maize can be cultivated area of 3441.32 thousand feddans, which results in filling the food gap and achieve self-sufficiency, in addition to reclamation of approximately 526 thousand feddans. The study also showed the possibility of increasing the area planted corn crop through the exploitation of space the rice available in the Ministerial Decision issued by the Minister of Water Resources and Irrigation, No. 28 of 2018, is 300 thousand feddans, which can be exploited in maize crop production and benefit from available water quantities. The study also found that a five-year plan could be developed for the rehabilitation and cultivation of 526 land in the new lands, based on the provision of irrigation water from the surplus water tanks that were used to cultivate the area of rice that was banned, and the well water as a source of groundwater, Grown with maize crop to reach the total area required to cover consumer needs

The study revealed that the productivity of feddan for maize crop reached about 24 Ardab, and that there are new varieties yielding feddan productivity of 32 Ardab per feddan, equivalent to about 4.5 tons per feddan, including camel varieties 128 in Upper Egypt, 131 "with the sea face and yellow jug of varieties" 166 ", 167 "and" 173 "and can be expanded to grow, even if the generalization and applied cultivation of these items to increase productivity and production by about 75%, which can cover approximately 75 % Of our consumption needs and the food gap of maize crop.

Recommendations.

- 1- The need to expand the reclamation and cultivation of land to increase the area of agricultural real potential to be used to meet the severe deficit in meeting the food needs of maize, and reduce the food gap, and increase self-sufficiency.
- 2- The establishment of associations to scour the crop for the greed of farmers from the greed and exploitation of traders.
- 3- The need to expand the cultivation of high-productivity varieties to double production and reduce the food gap in the consumption of maize.
- 4- Increasing the possibility of research and development to increase the yield of maize crop.
- 5- Determine the establishment of an appropriate price guarantee to encourage farmers to grow the crop.
- 6- The need to take advantage of the available rice area of 300 thousand feddans following the ministerial decision issued by the Minister of Water Resources and Irrigation, No. 28 of 2018 to reduce part of the area cultivated rice crop and exploitation in the production of corn maize.